



غرفة صناعة الأردن
Jordan Chamber of Industry

ملخص موجز، ورصد لأداء الأردن ضمن

تقرير التنافسية العالمي 2019



مركز الدراسات الاقتصادية والصناعية

تشرين الأول - 2019

صدر مؤخراً تقرير التنافسية العالمي للعام 2019 والذي يصدر بشكل سنوي عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومنذ العام 2005، وللعام الثاني توالياً استمر التقرير في اعتماد المنهجية الجديدة التي اطلقها العام الماضي (مؤشر التنافسية العالمية 4.0) والتي جاءت نتيجة الطبيعة المتغيرة للقدرة التنافسية الاقتصادية، والتحولات المتسارعة والكبيرة في ظلّ الثورة الصناعية الرابعة، بالتالي أصبح تبني أسس الثورة الصناعية الرابعة عاملاً أساسياً في تحديد القدرة التنافسية، وأن الاقتصادات التي ستدرك أهمية الثورة الصناعية الرابعة ستكون وحدها القادرة على فتح باب الفرص أمام شعوبها.

وحول مفهوم التنافسية وترتيب الدول في التقرير، تم التأكيد على أن معظم الدول ما زالت بعيدة عن الحدود المثالية للقدرة المثالية، حيث أن مفهوم التنافسية أصبح يعتمد على النهج التكاملي والشامل، ولا يمكن لأي دولة الإرتقاء بتنافسياتها بالتركيز على محور واحد واغفال المحاور الأخرى للتنافسية، وأن على الدول العمل على رفع التنافسية في كافة مجالاتها ومحاورها (لا يمكن إهمال أي مجال في سبيل رفع القدرة التنافسية).

وحمل تقرير العام الحالي عنوان "كيفية الإنتهاء من عقد نمو الإنتاجية المعدوم"، حيث يقدم نظرة عامة حول العوامل المؤدية الى إطلاق النمو الإقتصادي؛ فبعد مرور عشر سنوات على الأزمة المالية العالمية، لا يزال الاقتصاد العالمي محبوساً في دورة نمو إنتاجية منخفضة أو ثابتة، على الرغم من ضخ البنوك ما يزيد عن 10 تريليونات دولار لتحسين البنية التحتية وما الى ذلك.

ويرتكز مؤشر حساب النمو في هذا التقرير على الأدبيات الإقتصادية، الهادفة الى قياس محركات "Total Factor Productivity"، وهو الجزء من النمو الإقتصادي الذي لا يفسره النمو في عوامل الإنتاج، بل يمكن تفسيره من خلال قياس كيفية إستخدام هذه العوامل بطريقة ذكية، بإعتبارها المحدد الرئيسي للنمو الإقتصادي على المدى الطويل؛ وبمعنى آخر، كيف يتم دمج العمالة ورأس المال بكفاءة لتوليد الإنتاج.

للعام الثاني على التوالي؛ استمر التقرير في الاعتماد على منهجة مؤشر "التنافسية العالمي 4.0" والتي جاءت نتيجة الحاجة الى التوسع في إحتساب مؤشر التنافسية العالمية وإصدار منهجية جديدة في ظل عوامل إنتاجية ناشئة حديثاً من أجل مواكبة تلك التغيرات وما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة.

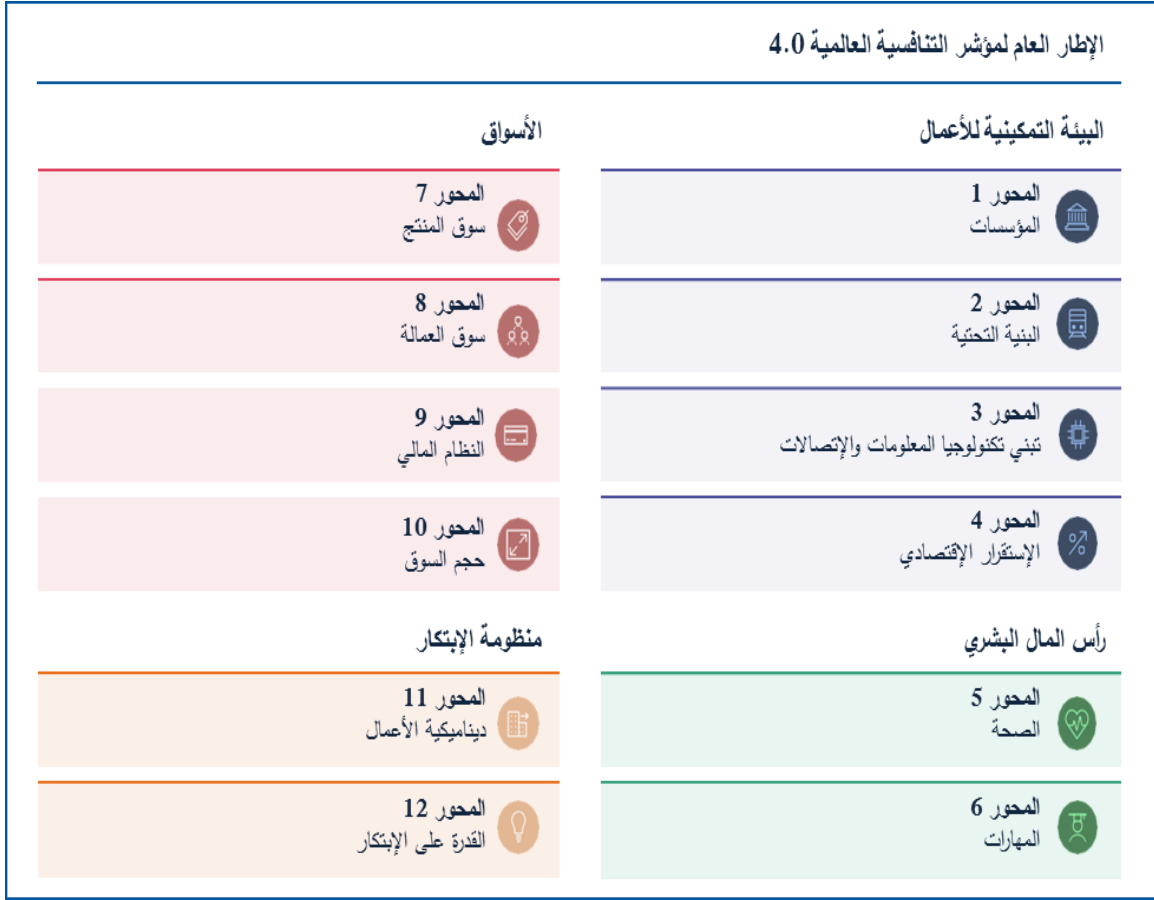
حيث يعد مؤشر التنافسية العالمية 4.0 بمثابة بوصلة لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة، من خلال مساعدتهم في صياغة الإستراتيجيات الإقتصادية الكلية ومراقبة التقدم المحرز بمرور الوقت، ويقصد بالقدرة التنافسية على أنها سمات وخصائص الإقتصاد التي تمكنه من إستخدام عوامل الإنتاج بفعالية وكفاءة أكبر، وبما ينعكس على تحسين مستويات المعيشة بشكل عام.

وفقاً للمنهجية الجديدة، فقد شمل تقرير العام 2019 حوالي 141 إقتصاداً من مختلف أقاليم العالم، والتي تشكل ما نسبته 99% من إجمالي الناتج العالمي. كما تم تعديل وإضافة بعض المؤشرات الفرعية للقياس حيث بلغ مجموعها خلال التقرير الحالي 103 مؤشراً فرعياً (تتراوح درجة قياسها بين 0 الى 100 نقطة) اي بإضافة اربعة مؤشرات جديدة عن تقرير العام الماضي (تعنى بمجالات الطاقة والبيئة)¹، وتتفرع هذه المؤشرات من 12 محوراً رئيسياً وتتضوي ضمن 4 مجموعات رئيسية وهي؛ البيئة التمكينية للأعمال، ورأس المال البشري، والأسواق، ومنظومة الابتكار.

¹ فقد تم تغيير المنهجية المستخدمة في تقييم مؤشر 1.06 شفافية الموازنة، من خلال إستبدال مؤشر درجة بيانات الميزانية المفتوحة (Open Budget Data score) كأداة لقياس شفافية الموازنة، بمؤشر الموازنة المفتوحة (Open Budget Index) المستمد من مشروع الموازنة الدولية (International Budget Project).

كما تم أيضاً تغيير بعض المؤشرات الفرعية لمحور المؤسسات، وإضافة 3 مؤشرات فرعية جديدة إليها وهي: (1.24) مؤشر أنظمة كفاءة الطاقة و(1.25) مؤشر أنظمة الطاقة المتجددة (1.26) ومؤشر المعاهدات ذات الصلة بالبيئة قيد التنفيذ، (كما هو موضح في الجدول رقم 2).

الإطار العام لمؤشر التنافسية العالمية 4.0 للعام 2019



ولا بد من التأكيد على توزيع اوزان نسبية متساوية على كل مؤشر من المؤشرات الفرعية على عكس ما كان سابقاً للتماشى مع المفهوم الجديد بتكاملية عوامل التنافسية، حيث يتم حساب كل مؤشر عن طريق أخذ المتوسط لمكوناته الفرعية، وفي النهاية يتم أخذ الوسط الحسابي للإثنى عشرة مؤشر الفرعية من أجل إحتساب القيمة النهائية لمؤشر التنافسية العالمية ومن ثم ترتيب الدول العالمية المشاركة في التقرير بحسب أعلى الدول تجميعاً للنقاط الى الأقل تجميعاً.

تعد سنغافورة البلد الأقرب للوصول الى الحدود المثلى في التنافسية العالمية، حيث تحتل المرتبة الأولى بين الاقتصادات 141 في جميع أنحاء العالم، بمجموع نقطي وصل الى ما يقارب 84.8 نقطة من أصل 100، محققةً تقدماً بمقدار 1.3 نقطة عن أداء العام الماضي، حيث تحتل المرتبة الاولى على مستوى مؤشرات؛ البنية التحتية، الصحة، وسوق العمل.

لكن يشير التقرير الى أنه ما زال لدى سنغافورة المزيد من المساحة حتى تصبح مركزاً للابتكار العالمي، حيث تحتاج الى مزيد من تعزيز ريادة الأعمال، وتحسين قاعدة المهارات لديها.

وهذا يؤكد على ما أشار اليه التقرير بأن المرتبة الأولى على مستوى لا تعني بالضرورة بأنه ليس لدى هذه الدول مشاكل أو فرص للتحسن، حيث ان الثورة الصناعية الرابعة تعطي فرصاً هائلة لكافة الاقتصادات، بالتالي يجب على الدول استغلالها والاستثمار في الأفراد والمؤسسات لمواكبة هذه الثورة.

وتراجعت الولايات المتحدة الى المرتبة الثانية هذا العام، نتيجة انخفاض معدلها النقطي بمقدار 1.9 نقطة عن أداء العام السابق، ليصل مجموعها النقطي الى 83.7 نقطة العام الحالي. وجاء هذا التراجع نتيجة حالة عدم اليقين بين قادة الأعمال، وتأثير السياسات الحمائية، والحروب التجارية، ما أثر على أداء تسعة من المحاور الإثنى عشر هذا العام.

أما على صعيد أداء أفضل عشر دول حسب تقرير التنافسية العالمي 2019 فيتضح ذلك من خلال الجدول التالي، والذي يبين أيضاً أداء أفضل عشر دول خلال تقرير العام الماضي:

الجدول رقم (1): أداء أفضل عشر دول على مستوى التنافسية في العالم خلال تقرير 2019

تقرير العام 2019		تقرير العام 2018		المرتبة
مجموع النقاط	البلد	مجموع النقاط	البلد	
84.8	سنغافورة	85.6	الولايات المتحدة	1
83.7	الولايات المتحدة	83.5	سنغافورة	2
83.1	هونغ كونغ	82.8	المانيا	3
82.4	هولندا	82.6	سويسرا	4
82.3	سويسرا	82.5	اليابان	5
82.3	اليابان	82.4	هولندا	6
81.8	المانيا	82.3	هونغ كونغ	7
81.2	السويد	82	بريطانيا	8
81.2	بريطانيا	81.7	السويد	9
81.2	الدنمارك	80.6	الدنمارك	10

ويلاحظ من الجدول أعلاه تقدم هونغ كونغ الى المرتبة الثالثة، على الرغم من تسجيلها تقدماً طفيفاً في المجموع النقطي العام، بمقدار 0.1 نقطة مئوية، ويعزى هذا التقدم الى تراجع أداء كل من ألمانيا وسويسرا واليابان، مع ثبات أداء هولندا لتحل في المرتبة الرابعة بنفس المجموع النقطي المسجل خلال العام الماضي، ويفسر ذلك شدة المنافسة بين بلدان العالم، وعلى وجه التحديد تلك المتقدمة منها.

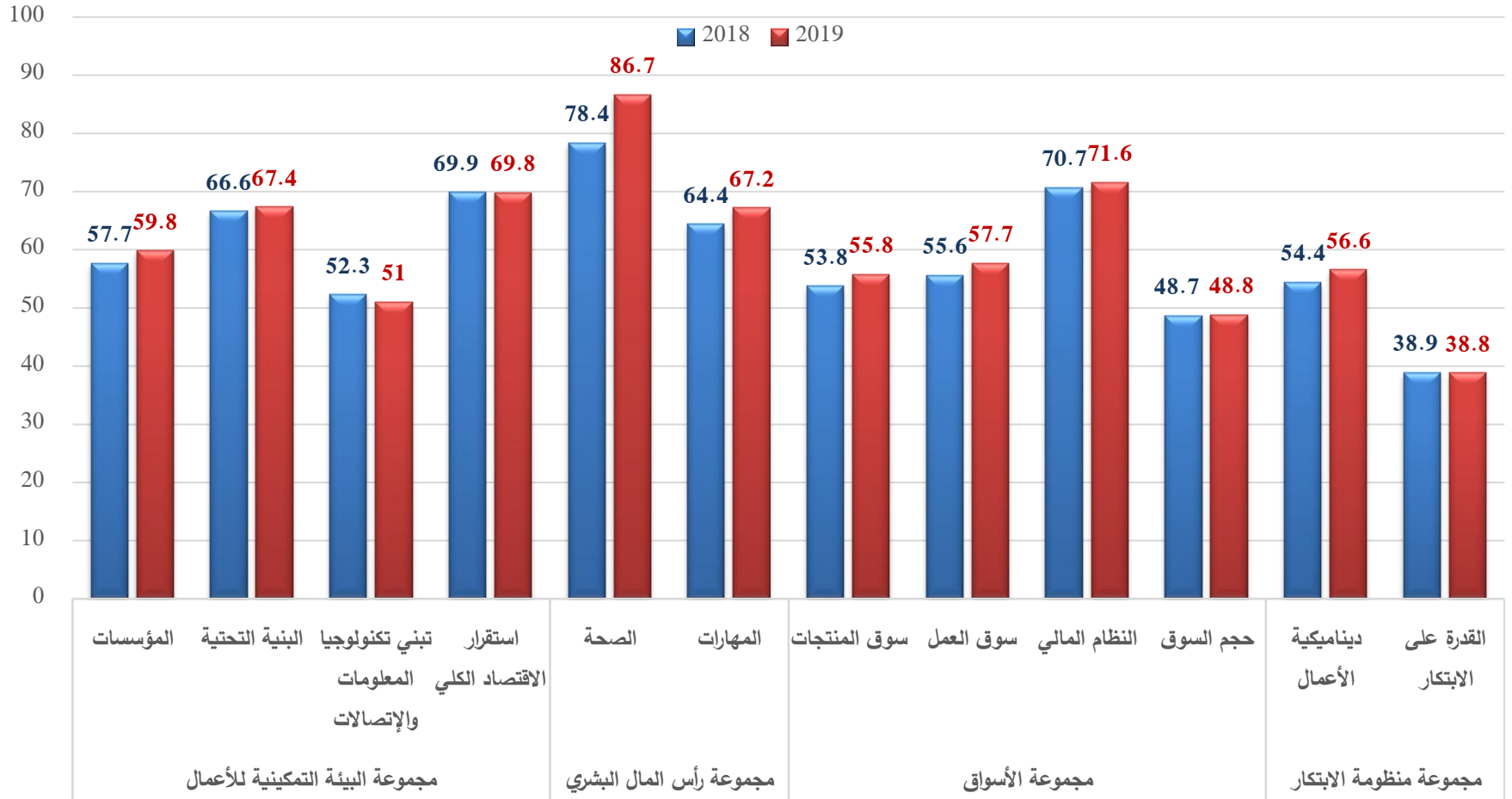
- حل الأردن في المرتبة (70) من أصل (141) دولة مشاركة في التقرير لهذا العام متقدماً بمقدار ثلاث مراتب عن ترتيبه خلال تقرير العام الماضي، حيث كان قد حل في المرتبة (73) من أصل (140) دولة مشاركة.
- تقدم المجموع النقطي للأردن بمقدار 1.6 نقطة ليصل إلى ما مجموعه 60.9 نقطة من أصل 100 نقطة مقارنة مع 59.3 نقطة خلال تقرير العام الماضي. وما زال الأردن يمتلك مساحة كبيرة للتحسن ورفع قدراته التنافسية ككل.

ترتيب الأردن في التقرير للأعوام 2012 – 2019

التقرير	الترتيب	المجموع النقطي
2019	141 / 70	100 / 60.9
2018	140 / 73	100 / 59.3
2017	135 / 71	100 / 59.2
2016	138 / 63	7 / 4.3
2015	140 / 64	7 / 4.2
2014	144 / 64	7 / 4.3
2013	148 / 68	7 / 4.2
2012	144 / 64	7 / 4.2

- جاء تقدم أداء الأردن نتيجة تسجيله تقدماً في 9 محاور من أصل 12 محوراً فرعياً، في حين تراجع أداء 3 محاور وهي كل من؛ محور تبني تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ومحور القدرة على الابتكار، ومحور الاستقرار الإقتصادي، والذي سجل الأداء الأسوأ ضمن المحاور الإثنى عشر باحتلاله المرتبة 111 عالمياً.
- ويوضح الشكل التالي تطور أداء الأردن ضمن المحاور الإثنى عشر للتنافسية العالمية خلال تقرير عام 2019 مقارنة مع تقرير العام السابق، بحسب مجموعها النقطي.

أداء الأردن ضمن المحاور الفرعية لتقرير التنافسية العالمي 2019 و2019 (المجموع النقطي)



✓ أبرز مؤشرات أداء الأردن التنافسي:

• تنقسم مؤشرات التقرير إلى أربعة مجموعات رئيسية تتفرع منها (12) محوراً رئيسياً وينضوي تحتها (103) مؤشراً فرعياً، حيث يقدم التقرير ترتيباً لجميع المجموعات والمحاور والمؤشرات مع الاختلاف في أهميتها النسبية. وتتساوى الأهمية النسبية لكل من المؤشرات الاثنى عشر الرئيسية بـ 8.3 نقطة لكل منها، والتي تنطوي حسب المجموعات كالاتي:

1. مجموعة البيئة التمكينية للأعمال (4 محاور).
2. مجموعة رأس المال البشري (محورين).
3. مجموعة الأسواق (4 محاور).
4. مجموعة منظومة الابتكار (محورين).

• سجل الأردن أفضل أداء له عبر محور الصحة والذي يعبر عن متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها المولود في حالة صحية جيدة حيث بلغ معدله النقطي ما يقارب 87 نقطة، مسجلاً تقدماً بواقع 8.3 نقطة عن أداء العام الماضي.

• ثم جاء محور النظام المالي بمعدل 72 نقطة، نتيجة تحسن أداء معظم مؤشرات الفرعية وعلى وجه التحديد مؤشر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوافر رأس المال المغامر.

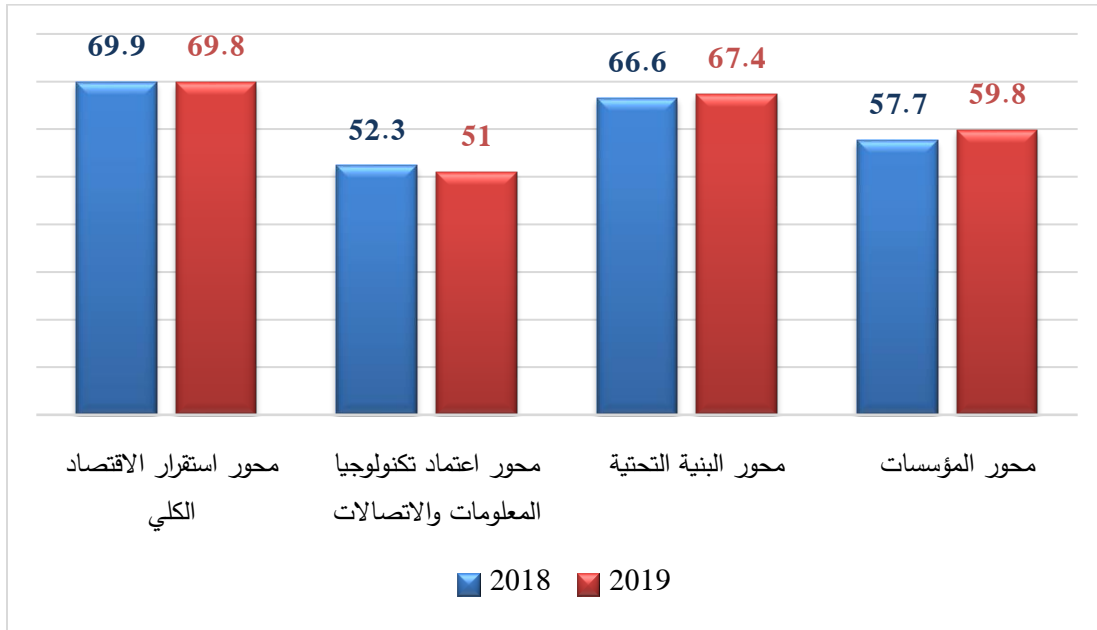
• في حين سجل أضعف أداء ضمن محور القدرة على الابتكار وبمعدل نقطي بلغ نحو 38.8 نقطة متراجعةً بخمسة مراتب عن ترتيب العام السابق، حيث يعبر هذا المؤشر عن كمية ونوعية البحوث والتطوير الرسمية، وقدرة البلد على تحويل الأفكار الى سلع وخدمات جديدة.

وفيما يلي لمحة سريعة لترتيب المجموعات الرئيسية والمحاور التي تنطوي تحت كل منها خلال تقرير العام الحالي، مع الأخذ بعين الاعتبار اجراء بعض المقارنات مع أداء العام السابق.

➤ المجموعة الأولى؛ البيئة التمكينية للأعمال:

سجلت مجموعة البيئة التمكينية للأعمال خلال العام الحالي تقدماً بمقدار 0.4 نقطة مئوية، ليصل مجموعها النقطي لحوالي 62.0 نقطة، وعلى مستوى الترتيب، فقد تراجع ترتيب الاردن الى المرتبة 77 بعدما كان في المرتبة 73 خلال تقرير العام الماضي، وقد تراجع أداء محورين من أصل أربعة محاور ضمن هذا المؤشر، ويوضح الشكل التالي الأداء العام لمحاور مؤشر البيئة التمكينية ومقارنتها مع العام السابق:

أداء المحاور الرئيسية لمجموعة البيئة التمكينية للأعمال



وفيما يلي شرح تفصيلي لأداء هذه المحاور:

- المحور الأول: المؤسسات

يرتكز محور المؤسسات على مجموعة من القيم والأنماط التي تتمثل في (الأمن والأمان، حقوق الملكية، الرأسمالية الإجتماعية، الضوابط والتوازنات، الشفافية والأخلاق، أداء القطاع العام، وحوكمة الشركات، توجه الحكومة المستقبلي)، ويعد الأخير مؤشر جديد ضمن نسخة عام 2019، يتفرع من خلاله 8 مؤشرات فرعية كما هو موضح في الجدول رقم (2).

وتحدد المؤسسات السياق العام الذي ينظم سلوك الأفراد وأنشطتهم الإقتصادية سواء من خلال وضع قيود رسمية (القوانين والأنظمة) او غير الرسمية (المعايير السلوكية)، وتؤثر المؤسسات بشكل كبير على الإنتاجية إما عن طريق تقديم الحوافز او تقليل حالات عدم اليقين.

وبشكل عام تحسن أداء محور المؤسسات بتسجيله 59.8 نقطة واحتلاله المرتبة 46 عالمياً، ويعزى ذلك الى تحسن أداء 11 من المؤشرات 26 التي تنضوي تحته، مع ثبات 3 مؤشرات، وتراجع في 4 مؤشرات، و8 مؤشرات لا يمكن مقارنتها بسبب تغيير منهجية إحتسابها وإضافتها على نسخة العام الحالي كمؤشرات جديدة.

وظهر أفضل أداء للأردن من حيث المرتبة ضمن كل من مؤشر موثوقية الخدمات الأمنية حيث حل في المرتبة 20 عالمياً، ومؤشر شفافية الموازنة بالمرتبة 24، علماً بأنها سجلت تقدماً بمقدار 53 مرتبة عن أداء العام الماضي ضمن هذا التقرير، وهو الأداء الأفضل ضمن مؤشرات التنافسية 103، وقد يعزى ذلك الى تغير منهجية تقييم هذا المؤشر، حيث يتم الآن تقييم شفافية الموازنة (المؤشر 1.06) باستخدام مؤشر الموازنة المفتوحة، المستمد من مشروع الموازنة الدولية. ومؤشر كفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات بالمرتبة 25، مسجلاً تقدماً بمقدار 17 مرتبة في حين ظهر أداء الأردن متراجعاً في كل من مؤشر أنظمة تضارب المصالح باحتلاله المرتبة 130 عالمياً، ومؤشر حرية الصحافة بالمرتبة 107، ومؤشر الخدمات الإلكترونية بالمرتبة 105.

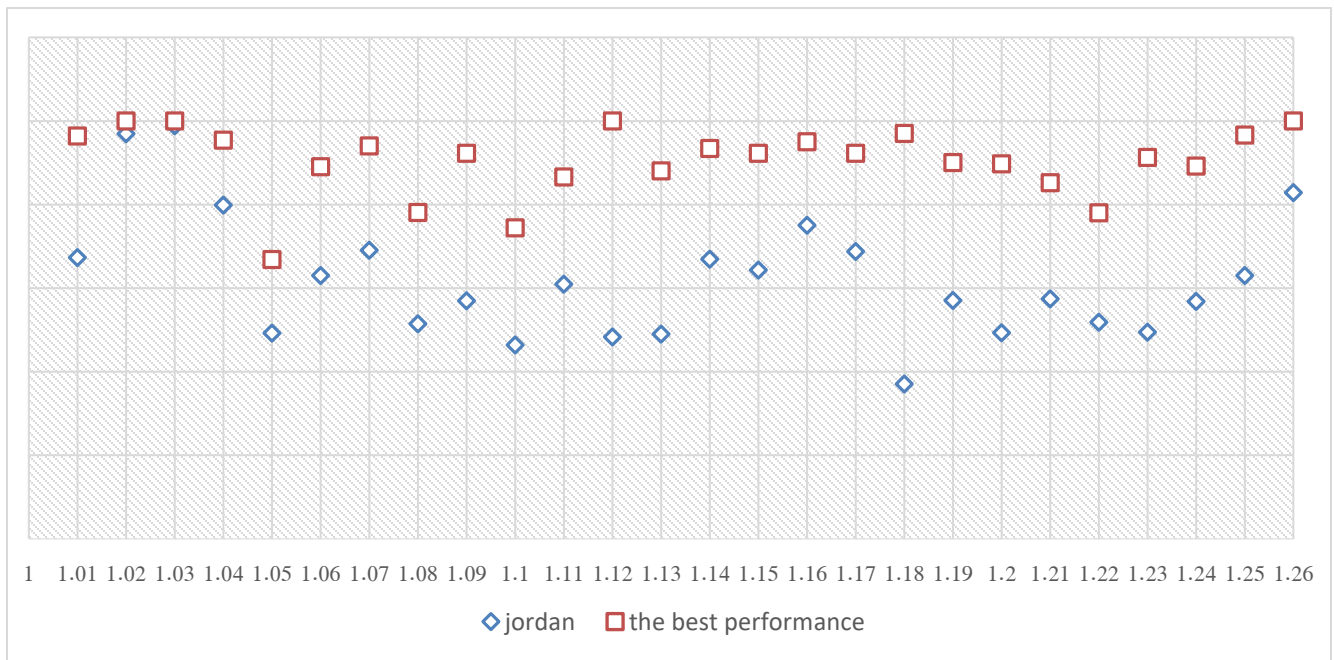
ويوضح الجدول رقم (2) أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور المؤسسات خلال تقرير العام 2019، وترتيب الاردن ضمن هذا التقرير.

الجدول رقم (2): أداء الاردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور المؤسسات

المؤشر	القيمة	المعدل	الترتيب/141	أفضل أداء
المؤسسات	-	59.8 ↑	46	فنلندا
(أ) الأمان				
1.01 الجريمة المنظمة كعبء على منشآت الأعمال	5.0	67.3 ↓	50	فنلندا
1.02 معدل جرائم القتل	1.4	96.9 ↑	47	دولة (14)
1.03 الحوادث الإرهابية	98.8	98.8 =	96	دولة (25)
1.04 موثوقية الخدمات الأمنية	5.8	79.8 ↓	20	فنلندا
(ب) رأس المال الاجتماعي				
1.05 رأس المال الاجتماعي	49.2	49.2 ↓	73	نيوزيلندا
(ج) الضوابط والتوازنات				
1.06 شفافية الموازنة	63	63.0	24	(2) دولتين
1.07 استقلال القضاء	5.1	69.0 ↑	28	فنلندا
1.08 فعالية القضاء في حل النزاعات	4.1	51.4 ↑	37	فنلندا
1.09 حرية الصحافة	43.1	56.9 ↓	107	النرويج
(د) أداء القطاع العام				
1.10 عبء الاجراءات الحكومية	3.8	46.4 ↑	47	سنغافورة
1.11 كفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات	4.7	60.9 ↑	25	سنغافورة
1.12 الخدمات الإلكترونية	0.48	48.3 =	105	دول (3)
(هـ) الشفافية				
1.13 وقوع الفساد	49.0	49.0 ↑	52	الدنمارك
(و) حقوق الملكية				
1.14 حقوق الملكية	5.0	66.9 ↑	40	فنلندا
1.15 حماية الملكية الفكرية	4.9	64.3 ↑	35	فنلندا
1.16 جودة إدارة الأراضي	22.5	75.0 =	34	دول (5)
(ز) حوكمة الشركات				
1.17 صرامة معايير التدقيق الداخلي وإعداد التقارير المالية	5.1	68.7 ↑	47	فنلندا
1.18 أنظمة تضارب المصالح	3.7	37.0 ↑	130	كينيا
1.19 حوكمة المساهمين	5.7	57.0 ↑	75	كازاخستان
(ح) توجه الحكومة المستقبلي				
1.20 ضمان إستقرار سياسة الحكومة	4.0	49.3	71	سويسرا
1.21 استجابة الحكومة للتغيير	4.4	57.4	28	سنغافورة
1.22 تكيف إطار العمل القانوني لنموذج الأعمال الرقمي	4.1	51.8	37	الولايات المتحدة
1.23 رؤية الحكومة على المدى الطويل	4.0	49.4	67	سنغافورة
1.24 أنظمة كفاءة الطاقة	56.8	56.8	47	إيطاليا
1.25 أنظمة الطاقة المتجددة	63.0	63.0	41	ألمانيا
1.26 المعاهدات ذات الصلة بالبيئة قيد التنفيذ	24	82.8	36	دول (6)

ويوضح الشكل التالي أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور المؤسسات ومقارنتها مع أفضل أداء على مستوى العالم، بالتالي تصبح لدينا القدرة على معرفة أي المؤشرات بحاجة الى مزيد من الاصلاحات من خلال بعدها عن الأداء الأفضل. حيث تظهر حاجة الأردن لمزيد من الاصلاحات فيما يخص الحكومة الالكترونية، هذا بالإضافة الى ضرورة وضوح الرؤية الحكومية طويلة المدى.

مقارنة أداء الاردن ضمن مؤشرات محور المؤسسات بالأداء الأفضل



- المحور الثاني: البنية التحتية

تعتبر البنية التحتية من أهم المؤشرات التي تدل على تقدم وتطور الإقتصاد في أي بلد ما، وتعرف على أنها مجموعة من العناصر الهيكلية المترابطة التي توفر إطار عمل يدعم الهيكل الكلي للإقتصاد، وتتمثل في جودة إمدادات طرق النقل والمواصلات سواء البرية أم البحرية أم الجوية، إضافة الى الكهرباء والمياه، حيث تسهم البنية التحتية المطورة في خفض تكاليف النقل والمعاملات، وتعمل على تسهيل حركة البضائع والخدمات والمعلومات داخل وخارج البلاد، وبالتالي زيادة حجم النشاط الإقتصادي داخلياً وخارجياً.

وبشكل عام تحسن أداء محور المؤسسات بتسجيله 67.4 نقطة واحتل المرتبة 74 عالمياً، وظهر أفضل أداء للأردن من حيث المعدل ضمن كل من مؤشر الوصول الى الكهرباء وجودتها، في حين ظهر ضعف واضح فيما يخص البنية التحتية لشبكة السكك الحديدية وخدمات القطارات. ويوضح الجدول أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور البنية التحتية.

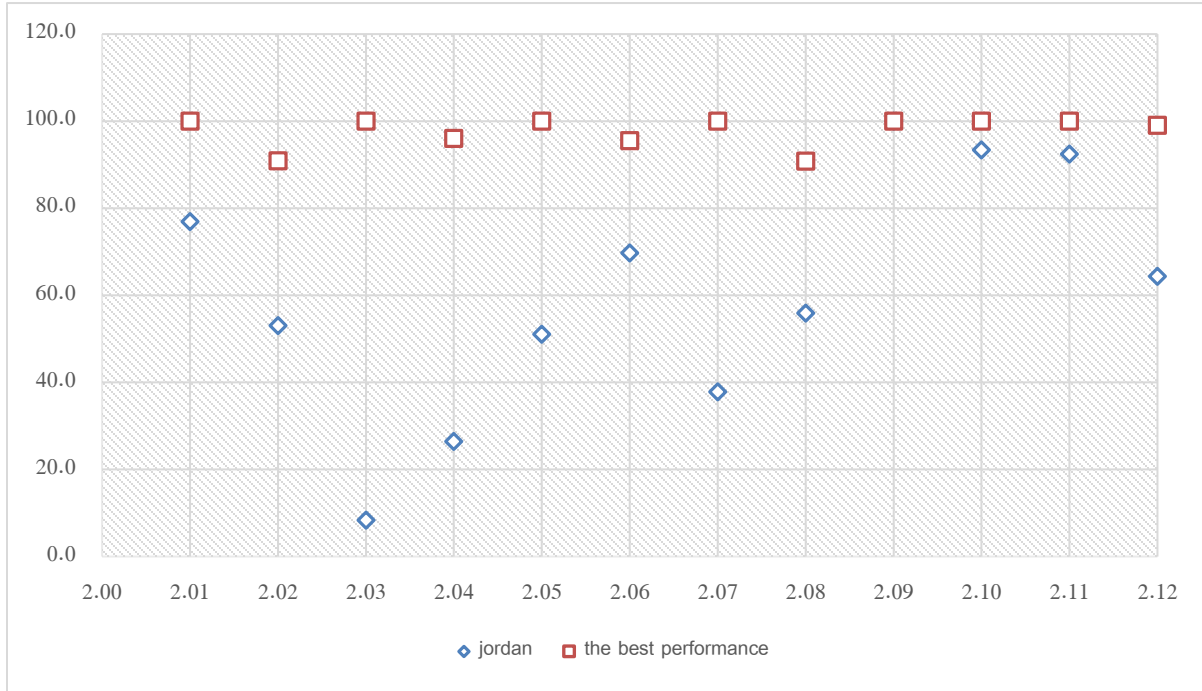
الجدول رقم (3): أداء الاردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور البنية التحتية

المؤشر	القيمة	المعدل	الترتيب/141	أفضل أداء
البنية التحتية				
البنية التحتية لوسائل النقل				
2.01 جودة شبكة الطرق	76.9	76.9 ↑	66	3 (دول)
2.02 جودة البنية التحتية للطرق	4.2	53.0 ↑	59	سنغافورة
2.03 كثافة السكك الحديدية	3.3	8.3 ↓	79	(24) دولة
2.04 كفاءة خدمات القطارات	2.6	26.4 ↑	84	اليابان
2.05 شبكة النقل الجوي	46,927.5	51.0 =	65	(8) دول
2.06 كفاءة خدمات النقل الجوي	5.2	69.7 ↑	40	سنغافورة
2.07 شبكة الخطوط البحرية	37.8	37.8 ↑	51	(5) دول
2.08 كفاءة خدمات الموانئ البحرية	4.4	55.9 ↑	60	سنغافورة
البنية التحتية للكهرباء والمياه				
2.09 الوصول الى الكهرباء	100.0	100.0 =	2	(67) دولة
2.10 جودة الكهرباء	10.3	93.4 ↑	65	(10) دول
2.11 التعرض للمياه غير الصالحة للشرب	9.4	92.4 ↑	55	(28) دولة
2.12 موثوقية إمدادات المياه	4.9	64.3 ↓	71	ايسلندا

ويوضح الشكل التالي أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور البنية التحتية ومقارنتها مع أفضل أداء على مستوى العالم، بالتالي تصبح لدينا القدرة على معرفة أي المؤشرات بحاجة الى مزيد من الاصلاحات من خلال بعدها عن الأداء الأفضل.

حيث تظهر حاجة الأردن الملحة للتركيز ومعالجة كل ما يخص السكك الحديدية والقطارات من خلال ضرورة الاسراع بإنشاء مشروع سكة الحديد الوطنية، بالإضافة الى ضرورة توسعة ميناء العقبة وتحسين خدمات النقل البحري وربطها أكثر مع شبكات النقل العالمية.

مقارنة أداء الاردن ضمن مؤشرات محور البنية التحتية بالأداء الأفضل



- المحور الثالث: تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعبر عن درجة إنتشار وتوسع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلد معين، وتعتبر أحد أهم العوامل التي تعمل على تقليل تكاليف المعاملات وتسرع تبادل المعلومات والأفكار، وتحسن كفاءة الإنتاجية وتساعد على خلق المزيد من الإبتكار والإبداع.

تراجع أداء محور تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتسجيله 51.0 نقطة واحتلاله المرتبة 82 عالمياً، وظهر أفضل أداء للأردن من حيث المعدل ضمن مؤشر اشتراكات الهاتف الخليوي على الرغم من احتلاله المرتبة 119.

وبشكل عام يعتبر قطاع الاتصالات في الأردن جيد الى نوع ما، في ظل وجود منافسة بين الشركات العاملة خلاله ما انعكس على جودة الخدمات وبأفضل الاسعار، وبالتالي انتشار خدمات الاتصالات والانترنت بشكل واسع في الأردن.

الجدول رقم (4): أداء الاردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المؤشر	القيمة	المعدل	الترتيب/141	أفضل أداء
تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات				
3.01 اشتراكات الهاتف الخليوي المتنقل	87.6	73.0 ↓	119	كوريا الجنوبية (63) دولة
3.02 اشتراكات الهاتف المتنقل واسع النطاق	87.6	n/a	50	الإمارات
3.03 اشتراكات الإنترنت ذات النطاق الواسع الثابتة	3.9	7.9	94	سويسرا
3.04 اشتراكات الإنترنت الفاير	0.3	n/a	83	كوريا الجنوبية
3.05 مستخدمي الإنترنت	66.8	66.8 ↑	71	قطر

- المحور الرابع: إستقرار الإقتصاد الكلي

يعبر هذا المؤشر بشكل رئيسي على مستوى معدلات التضخم وإستقرار وإستدامة السياسات المالية، وتكمن أهمية تلك المؤشرات في التقليل من الشكوك ووضع توقعات حول العوائد من الإستثمارات وزيادة ثقة أصحاب الأعمال والمستثمرين في الإقتصاد، حيث تعد بيئة الإقتصاد المستقرة من أهم العوامل التي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، والحفاظ على ديمومة عمل الاستثمارات القائمة.

وبشكل عام تحسن أداء محور استقرار الإقتصاد الكلي بتسجيله 69.8 نقطة واحتلاله المرتبة 111 عالمياً، حيث حل الأردن في المرتبة الأولى ضمن مؤشر معدل التضخم وبالتشارك مع 88 دولة أخرى والذي يعتمد في حسابه على معدل التغير في اسعار المستهلك خلال سنة اعداد التقرير فإذا كانت تتراوح من 0.5% الى 4% يعطى البلد أعلى معدل.

في حين سجل مؤشر ديناميكية الديون والذي يعبر عن معدل الدين من الناتج المحلي الاجمالي بالاضافى الى التصنيف الائتماني للدولة ما معدله 39.7 نقطة وبمرتبة 126 عالمياً وهذا يعكس أبرز تحديات السياسة المالية في الأردن فيما يتعلق بمعدلات الدين العام.

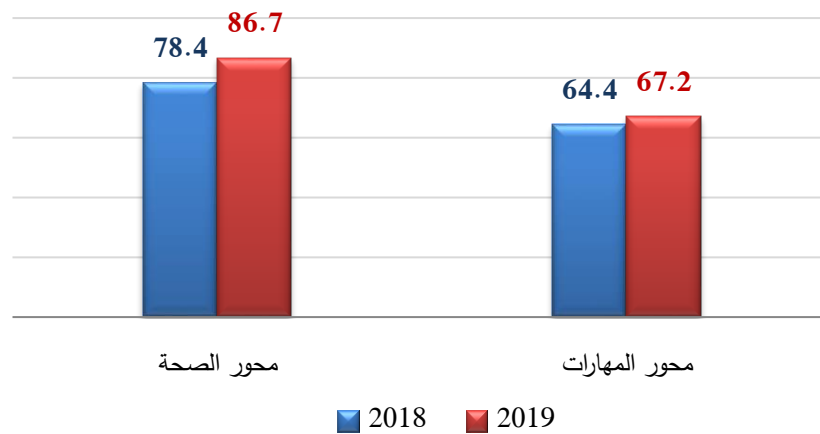
الجدول رقم (5): أداء الاردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور إستقرار الإقتصاد الكلي

المؤشر	القيمة	المعدل	الترتيب/141	أفضل أداء
إستقرار الإقتصاد الكلي	↓ 69.8		111	(33) دولة
4.01 التضخم	3.9	100.0 =	1	(88) دولة
4.02 ديناميكية الديون	39.7	↓ 39.7	126	(34) دولة

➤ المجموعة الثانية: رأس المال البشري

سجلت مجموعة رأس المال البشري تقدماً بمقدار 6.9 نقطة مئوية، ليصل مجموعها النقطي الى حوالي 76.9 نقطة، وعلى مستوى الترتيب، فقد تقدم ترتيب الاردن الى المرتبة 45 بعدما كان في المرتبة 72 خلال تقرير العام الماضي، ويعزى ذلك الى تحسن أداء الاردن في كل من محور الصحة ومحور المهارات، ويوضح الشكل التالي الأداء العام لمحاور مؤشر رأس المال البشري ومقارنتها مع العام السابق:

أداء المحاور الرئيسية لمجموعة رأس المال البشري



- المحور الخامس: الصحة

يقيس هذا المؤشر متوسط العمر الصحي المتوقع للفرد، ومتوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها المولود في حالة صحية جيدة، وتعتبر الصحة من أهم المؤشرات التي ترتبط بشكل كبير في القدرات البدنية والمعرفية، فالأفراد الذين يتمتعون بصحة أفضل لديهم قدرات بدنية وعقلية أفضل، بالتالي أكثر إنتاجية وإبداعاً ممن يفقدون الصحة الجيدة ويعانون من الأمراض. وسجل أداء الأردن إرتفاعاً ملحوظاً خلال تقرير العام الحالي، حيث وصل المجموع النقطي الى حوالي 86.7 نقطة ليحتل بذلك المرتبة 45 عالمياً، متقدماً بذلك 33 مرتبة عن أداء العام الماضي.

الجدول رقم (6): أداء الاردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور الصحة

المؤشر	القيمة	المعدل	الترتيب/141	أفضل أداء
الصحة		86.7 ↑	45	(4) دول
5.01 الحياة الصحية المتوقعة	67.7	86.7 ↑	44	(4) دول

- المحور السادس: المهارات

يمثل هذا المؤشر المستوى العام لمهارات القوى العاملة ونوعية التعليم وجودته، وتشمل جودة التعليم على (تطوير المعرفة الرقمية، مهارات التعامل مع الآخرين والقدرة على التفكير النقدي والإبداعي)، كما يأخذ بعين الاعتبار مستقبل القوى العاملة في ظل الثورة الصناعية الرابعة. ويعتبر التعليم أحد أهم العوامل التي تدمج المهارات والكفاءات في القوى العاملة، فالدول التي تملك سكان أكثر تعليماً تعتبر أكثر إنتاجية من الدول الأخرى، لان لديها قدرات أكبر من حيث القدرة الجماعية على أداء المهام ونقل المعرفة والمعلومات بسرعة، وخلق وإبتكار معارف وتطبيقات جديدة.

وبشكل عام تقدم أداء محور المهارات بتسجيله 67.2 نقطة واحتلاله المرتبة 58 عالمياً، حيث سجلت جميع المؤشرات الفرعية تقدماً في الأداء، وسجل أفضل أداء للأردن في كل من مؤشري المهارات الرقمية ما بين السكان النشيطين ومهارات سهولة إيجاد عمالة ماهرة هذا على صعيد القوى العاملة الحالية، في حين سجل مؤشر التفكير الناقد في التعليم أسوأ أداء على صعيد القوى العاملة المستقبلية.

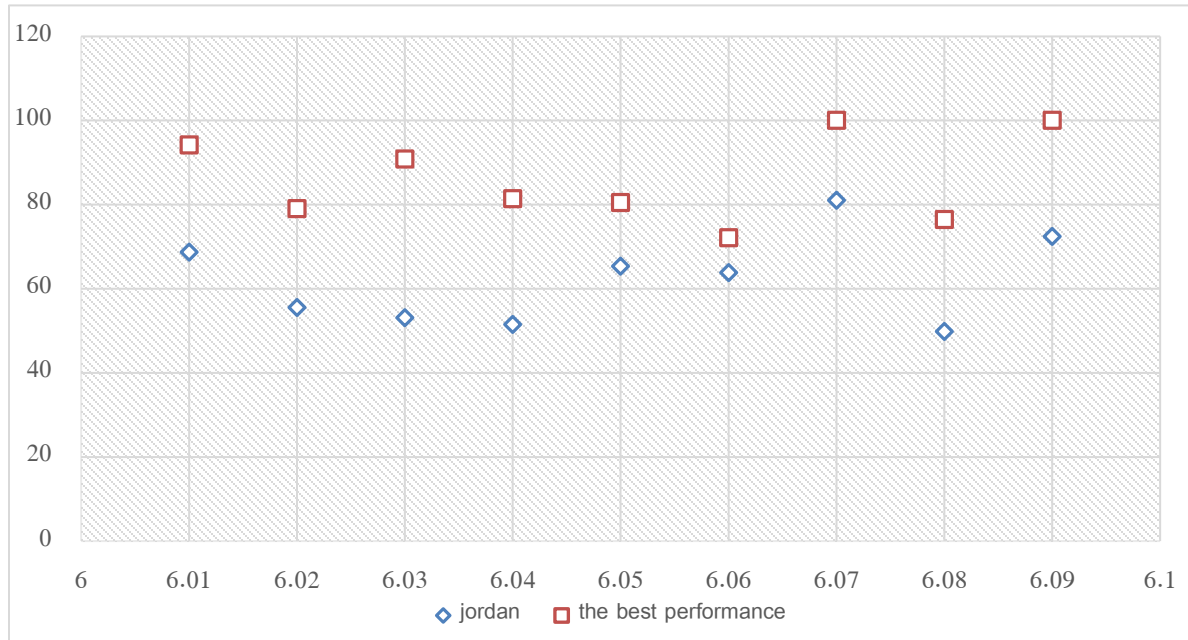
الجدول رقم (7): أداء الاردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور المهارات

المؤشر	القيمة	المعدل	الترتيب/141	أفضل أداء
المهارات		67.2 ↑	58	سويسرا
(أ) القوى العاملة الحالية				
6.01 متوسط سنوات التعليم المدرسي	10.3	68.7 =	54	ألمانيا
6.02 مدى تدريب الموظفين	4.3	55.5 ↑	45	سويسرا
6.03 جودة التدريب المهني	4.2	53.1 ↑	69	سويسرا
6.04 مهارات الخريجين	4.1	51.5 ↑	69	سويسرا
6.05 المهارات الرقمية ما بين السكان النشيطين	4.9	65.3 ↑	31	فنلندا
6.06 سهولة إيجاد عمالة ماهرة	4.8	63.8 ↑	24	الولايات المتحدة
(ب) القوى العاملة المستقبلية				
6.07 الحياة الدراسية المتوقعة	NA	81.0 ↑	NA	(11) دول
6.08 التفكير الناقد في التدريس	4.0	49.8 ↑	37	فنلندا
6.09 نسبة التلاميذ إلى المدرسين في التعليم الابتدائي	21.0	72.4 ↓	80	(5) دول

ويوضح الشكل التالي أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور المهارات ومقارنتها مع أفضل أداء على مستوى العالم، بالتالي تصبح لدينا القدرة على معرفة أي المؤشرات بحاجة الى مزيد من الاصلاحات من خلال بعدها عن الأداء الأفضل.

حيث يظهر الضعف الواضح في منظومة التدريب المهني ومخرجات المؤسسات التعليمية بشكل عام، وبالتالي تظهر حاجة الأردن الى ضرورة مراجعة المنظومة التعليمية خاصة في ظل الثورة الصناعية الرابعة وما ستنتجه من مهارات جديدة يجب ان تتولد لدى الفئات المختلفة في المراحل السنوية التعليمية المختلفة، وذلك من خلال زيادة التعليم التطبيقي وحفز التفكير الابداعي بالتعليم، بالاضافة الى اعادة هيكلة برامج التدريب المهني، وهذا ما ينعكس على مهارات ومخرجات المنظومة التعليمية والتدريبية بشكل عام.

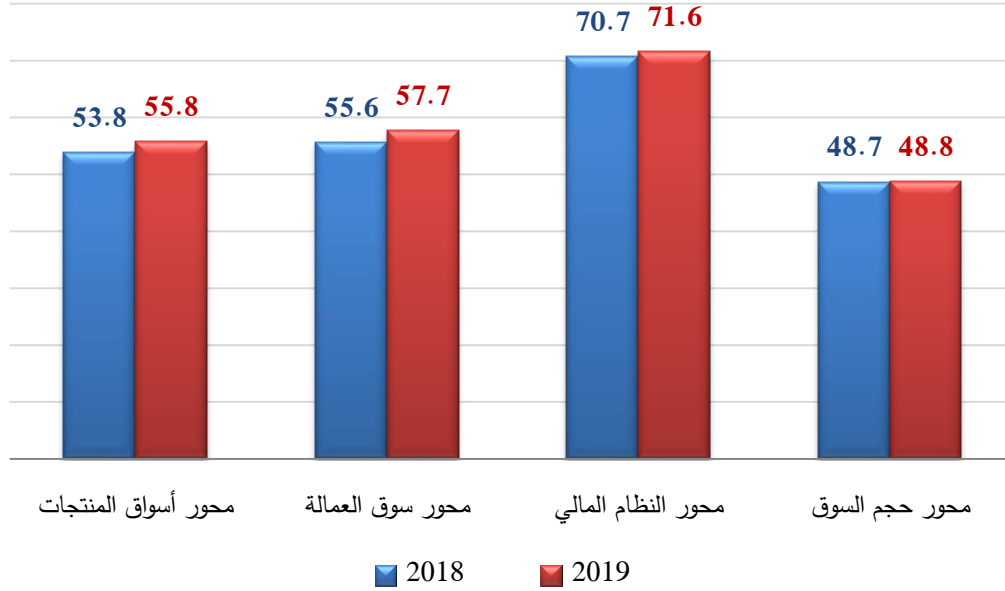
مقارنة أداء الاردن ضمن مؤشرات محور المهارات بالأداء الأفضل



➤ المجموعة الثالثة: الأسواق

سجلت مجموعة الأسواق خلال تقرير العام الحالي تقدماً بمقدار 4.7 نقطة مئوية، ليصل المجموع النقطي للمؤشر الى حوالي 58.5 نقطة، وعلى مستوى الترتيب، فقد تقدم ترتيب الاردن الى المرتبة 62 بعدما كان في المرتبة 88 خلال تقرير العام الماضي، ويعزى ذلك الى تحسن أداء الاردن في معظم المؤشرات الفرعية لهذه المجموعة، ويوضح الشكل التالي الأداء العام لمحاور مؤشر الأسواق ومقارنتها مع العام السابق:

أداء المحاور الرئيسية لمجموعة الأسواق



- المحور السابع: أسواق المنتجات

يعبر عن الدرجة التي توفر فيها الدولة مجالاً متكافئاً للشركات والمؤسسات للمشاركة في الأسواق، ويرتكز المؤشر على مدى قوة السوق، والانفتاح على الشركات الأجنبية ودرجة تشوه السوق، بالإضافة الى مدى التنافسية والتي تعتبر أحد أهم عناصر الأسواق، حيث تدعم الإنتاجية وتحفز الشركات على الإبداع والإبتكار، إضافة الى تطوير منتجاتها وخدماتها بشكل مستمر، وعرض أفضل السلع بأسعار عادلة ومنافسة، من أجل كسب حصة في تلك الأسواق.

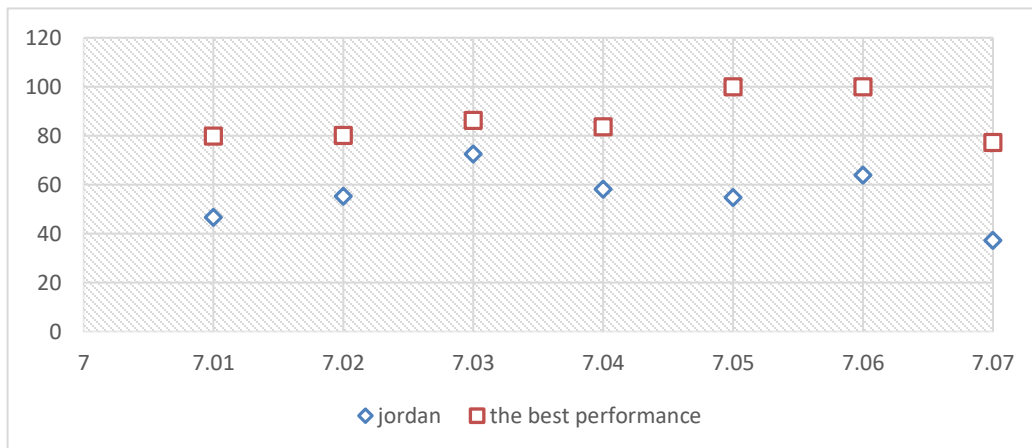
وبشكل عام تحسن أداء محور أسواق المنتجات بتسجيله 55.8 نقطة واحتلاله المرتبة 61 عالمياً، حيث سجلت جميع المؤشرات الفرعية خلاله تحسناً في الأداء، بإستثناء مؤشر تعقيدات التعريفات الجمركية، وسجل أفضل أداء للأردن - من حيث التجميع النقطي - ضمنه في كل من مؤشري المنافسة في الخدمات وتعقيدات التعريفات الجمركية، في حين سجل أسوأ أداء في كل من مؤشري كفاءة الاجراءات على الحدود ومدى تأثير الضرائب أو الاعفاءات والدعم على تشويه المنافسة.

الجدول رقم (8): أداء الاردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور أسواق المنتجات

المؤشر	القيمة	المعدل	الترتيب/141	أفضل أداء
أسواق المنتجات				
أ) منافسة السوق المحلية				
7.01 مدى تأثير الضرائب أو الإعفاءات والدعم على تشويه المنافسة	3.8	46.6 ↑	68	سنغافورة
7.02 درجة الهيمنة في السوق	4.3	55.3 ↑	33	سويسرا
7.03 المنافسة في الخدمات	5.4	72.5 ↑	31	هونغ كونغ
ب) الإنفتاح التجاري				
7.04 انتشار الحواجز غير الجمركية	4.5	58.2 ↑	59	سنغافورة
7.05 الرسوم الجمركية	6.78	54.8 ↑	87	هونغ كونغ
7.06 تعقيدات التعريفات الجمركية	4.8	63.9 ↓	95	هونغ كونغ
7.07 كفاءة الاجراءات على الحدود	2.5	37.3 =	89	ألمانيا

ويوضح الشكل التالي أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور أسواق المنتجات ومقارنتها مع أفضل أداء على مستوى العالم، بالتالي تصبح لدينا القدرة على معرفة أي المؤشرات بحاجة الى مزيد من الاصلاحات من خلال بعدها عن الأداء الأفضل. حيث تظهر حاجة الأردن الى المزيد من تحسين وامتة الاجراءات على الحدود وازالة التعقيدات الجمركية المفروضة على حركة السلع والبضائع، بالاضافة الى اعادة النظر في الرسوم الجمركية والتعقيدات التي تصاحب فرض التعريفات.

مقارنة أداء الاردن ضمن مؤشرات محور أسواق المنتجات بالأداء الأفضل



- المحور الثامن: سوق العمل

يعبر هذا المؤشر عن "مرونة العمالة" أي مدى إمكانية إعادة تنظيم الموارد البشرية و"إدارة المواهب" وهي درجة الإستفادة من المواهب البشرية. وتسهم أسواق العمالة التي تعمل بشكل جيد في تعزيز الإنتاجية من خلال موازنة جانبي العرض والطلب في سوق العمل.

وتعتبر أسواق العمل التي تجمع المرونة وحماية الحقوق الأساسية للعمال أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات والازمات الإقتصادية والسياسية، وتحفيز العمال لتحمل المخاطر، وجذب المواهب والإحتفاظ بها.

وبشكل عام تحسن أداء محور سوق العمل بتسجيله 57.7 نقطة واحتلاله المرتبة 84 عالمياً، حيث سجلت جميع المؤشرات الفرعية خلاله تحسناً في الأداء، وسجل أفضل أداء للأردن ضمنه في كل من مؤشرات تكلفة إنهاء الخدمات ومعدل الضرائب والمساهمات العمالية وحقوق العمال، ما يدل على التزام الشركات الأردنية وانصافها للحقوق العمالية بمختلف جوانبها سواء أثناء فترة العمل أو ما بعد انتهاءها، في حين سجل أسوأ أداء للأردن في كل من مؤشرات مشاركة المرأة في قوة العمل وسياسات العمل النشطة وسهولة توظيف العمالة الأجنبية.

الجدول رقم (9): أداء الاردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور سوق العمل

المؤشر	القيمة	المعدل	الترتيب/141	أفضل أداء
سوق العمل		57.7 ↑	84	سنغافورة
أ) المرونة				
8.01 تكلفة إنهاء الخدمات	4.3	99.4 ↑	9	(8) دول
8.02 ممارسات التشغيل وإنهاء الخدمات	4.3	54.8 ↑	35	هونغ كونغ
8.03 العلاقات التعاونية بين أصحاب العمل والعمال	4.8	63.9 ↑	40	سنغافورة
8.04 مرونة تحديد الأجور	5.3	71.9 ↑	42	أستونيا
8.05 سياسات العمل النشطة	3.3	38.6 ↑	71	سويسرا

8.06 حقوق العمال	75.0	75.0 ↑	52	(2) دول
8.07 سهولة توظيف العمالة الأجنبية	3.6	44.1 ↑	108	ألبانيا
8.08 تنقل العمالة الداخلية	4.9	65.5 ↑	34	الولايات المتحدة
ب) الجدارة والحوافز				
8.09 الاعتماد على الإدارة المؤهلة	4.4	56.3 ↑	65	فنلندا
8.10 الأجور والإنتاجية	4.4	56.6 ↑	42	هونغ كونغ
8.11 نسبة الإناث العاملات بأجور الى الذكور	0.23	3.6 ↑	133	(4) دول
8.12 معدل الضرائب والمساهمات العمالية	16.1	88.7 ↓	68	(24) دولية

ويوضح الشكل التالي أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور سوق العمل ومقارنتها مع أفضل أداء على مستوى العالم، بالتالي تصبح لدينا القدرة على معرفة أي المؤشرات بحاجة الى مزيد من الاصلاحات من خلال بعدها عن الأداء الأفضل. حيث تظهر حاجة الأردن الى ضرورة زيادة ادماج المرأة في سوق العمل الرسمي، وتحسين البيئة الناظمة لسوق العمل من مختلف جوانبها، فضلاً عن النظر في رسوم تصاريح العمال وآلية إصدارها.

مقارنة أداء الاردن ضمن مؤشرات محور سوق العمل بالأداء الأفضل



- المحور التاسع: النظام المالي

يتكون مؤشر النظام المالي من مؤشرين فرعيين، الأول "العمق المالي" وهو مدى توفر الائتمان، الأسهم، الدين، التأمين والمنتجات المالية الأخرى، والثاني "الإستقرار المالي" ويعبر عن درجة التخفيف من حدة المخاطر الزائدة والسلوك العام للنظام المالي. ويعتبر النظام المالي أحد أهم العناصر التي تعزز الإنتاجية، من خلال تجميع المدخرات في الإستثمارات المنتجة، وتحسين توجيه رأس المال الى أكثر الإستثمارات الواعدة، وتوفير نظام دفع فعال، إضافة الى تنظيم مناسب للمؤسسات المالية لتجنب الأزمات المالية التي قد تسبب آثار سلبية طويلة الأمد على الإستثمارات والإنتاجية.

وبشكل عام تحسن أداء محور النظام بتسجيله 71.6 نقطة واحتلاله المرتبة 33 عالمياً بالتالي يعتبر أفضل أداء للأردن ضمن مختلف المحاور الفرعية، حيث سجلت غالبية المؤشرات الفرعية خلاله تحسناً في الأداء، وسجل أفضل أداء للأردن ضمنه في كل من المؤشرات ذات العلاقة بالائتمان سواء من حجم أو نسب قروض متعثرة، في حين سجل أسوأ أداء للأردن في مؤشر توافر رأس المال المغامر ما يدل على ضعف الأردن في هذا الجانب وضرورة توفيره.

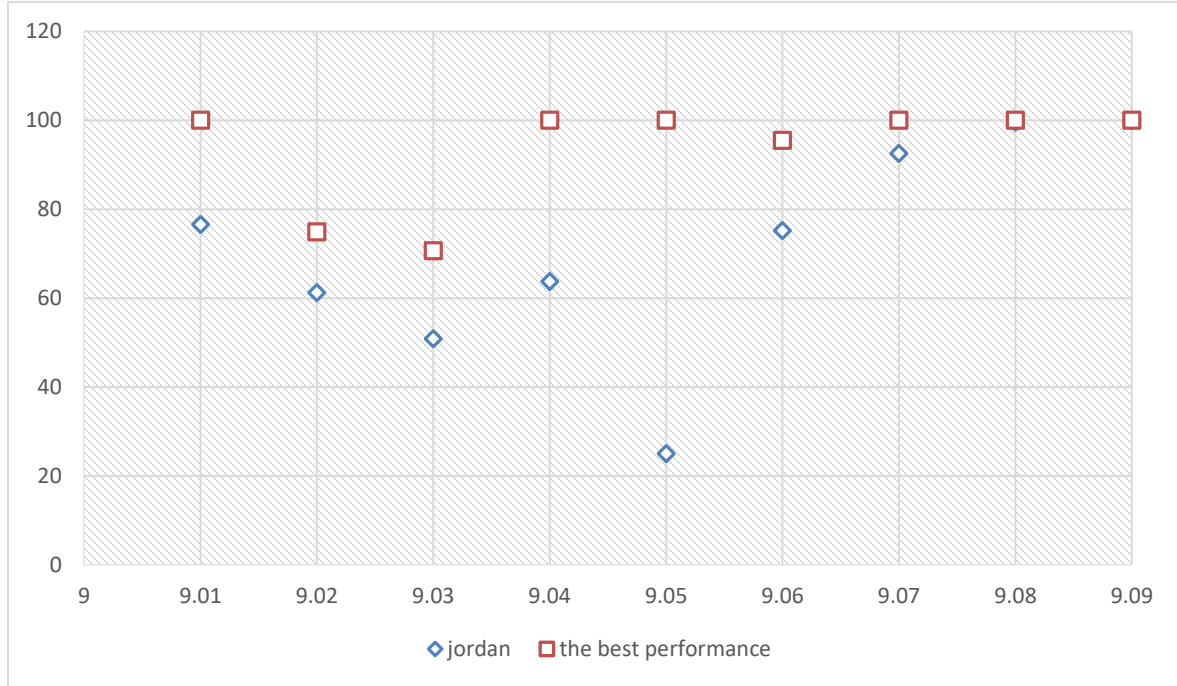
الجدول رقم (10): أداء الاردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور النظام المالي

المؤشر	القيمة	المعدل	الترتيب/141	أفضل أداء
النظام المالي		71.6 ↑	33	هونغ كونغ
(أ) العمق				
9.01 الائتمان المحلي للقطاع الخاص	72.7	76.5 ↑	44	(30) دولة
9.02 تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	4.7	61.2 ↑	22	فنلندا
9.03 توافر رأس المال المغامر	4.0	50.8 ↑	26	الولايات المتحدة
9.04 القيمة السوقية	63.7	63.7 ↓	34	(15) دولة
9.05 أقساط التأمين	1.5	25.0 ↓	75	(17) دولة

ب) الإستقرار				
فنلندا	42	75.2 ↑	5.5	9.06 متانة البنوك
(3) دول	70	92.5 ↑	4.2	9.07 القروض المتعثرة
(98) دولة	103	99.6 =	2.1	9.08 فجوة الائتمان
(74) دولة	49	100.0 =	18.5	9.09 كفاية رأس المال للبنوك

ويوضح الشكل التالي أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور النظام المالي ومقارنتها مع أفضل أداء على مستوى العالم، بالتالي تصبح لدينا القدرة على معرفة أي المؤشرات بحاجة الى مزيد من الاصلاحات من خلال بعدها عن الأداء الأفضل. حيث أكبر ضعف ضمن محور أقساط التأمين.

مقارنة أداء الاردن ضمن مؤشرات محور النظام المالي بالأداء الأفضل



- المحور العاشر: حجم السوق

يعبر عن حجم الأسواق المحلية والأجنبية التي يمكن لشركات بلد معين الوصول إليها، وتعتبر الاسواق الكبيرة الأكثر قدرة على رفع الإنتاجية من خلال وفورات الحجم، من خلال خفض وحدة تكلفة الإنتاج مع زيادة كمية الإنتاج الكلية، إضافة الى أنها تخلق عوامل خارجية إيجابية كتراكم رأس المال البشري ونقل المعرفة، وبالتالي زيادة العوائد المتحققة من زيادة حجم الإنتاج.

وبشكل عام تحسن أداء محور حجم السوق بتسجيله 48.8 نقطة واحتلاله المرتبة 80 عالمياً، حيث يضم كل من مؤشري الناتج المحلي الاجمالي والذي احتل الأردن خلاله المرتبة 83، ومؤشر المستوردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والذي حل الأردن خلاله المرتبة 40.

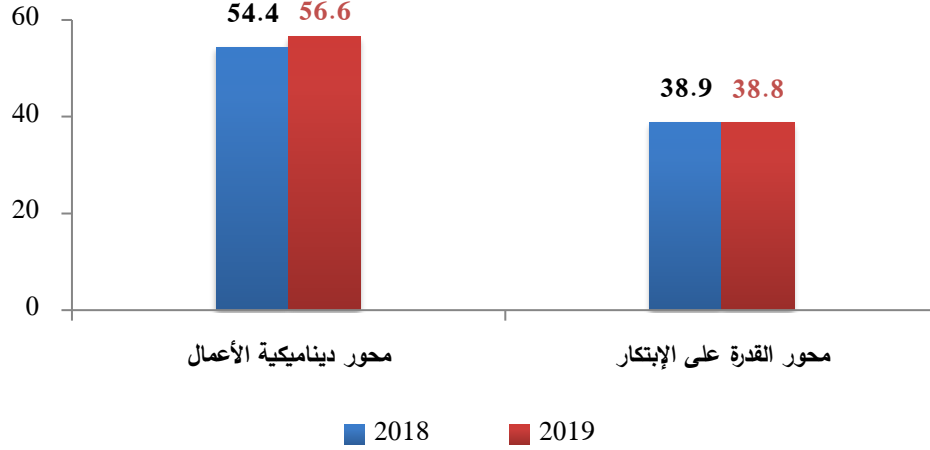
الجدول رقم (11): أداء الاردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور حجم السوق

المؤشر	القيمة	المعدل	الترتيب/141	أفضل أداء
حجم السوق		48.8 ↑	80	الصين
10.01 الناتج المحلي الإجمالي	83	n/a	83	الصين
10.02 مستوردات السلع والخدمات	58.7	n/a	40	هونغ كونغ

➤ المجموعة الرابعة: منظومة الابتكار

بشكل عام تحسن أداء محور ديناميكية الأعمال ضمن هذه المجموعة في حين انخفض أداء محور القدرة على الابتكار بشكل طفيف مقارنة بأداء العام السابق، لكن ما تزال هنالك مساحة كبيرة أمام الأردن في محور القدرة على الابتكار وتعزيز منظومة الابتكار، ويوضح الشكل التالي الأداء العام لمحاور مؤشر منظومة الابتكار ومقارنتها مع العام السابق:

أداء المحاور الرئيسية لمجموعة منظومة الإبتكار



- المحور الحادي عشر: ديناميكية الأعمال

يعبر مؤشر ديناميكية الأعمال عن مدى قدرة القطاع الخاص على إبتكار وتبني تقنيات وطرق جديدة لتنظيم العمل، من خلال ثقافته المتمثلة في التغيير، المخاطرة، وتبني نماذج أعمال جديدة وقواعد إدارية تسمح للشركات بالدخول والخروج بسهولة من السوق. بالتالي إنشاء منتجات وخدمات مبتكرة، ضمن بيئة تتميز بالإضطراب والتغيير المتكرر.

وبشكل عام تحسن أداء محور ديناميكية الأعمال بتسجيله 56.6 نقطة واحتلاله المرتبة 88 عالمياً، حيث سجل أفضل أداء من حيث المعدل في مؤشرات تكاليف ووقت بدء الأعمال على الرغم من احتلالها مراتب متأخرة، في حين سجل أسوأ أداء في ما يتعلق بالاعسار سواء بالاطار القانوني أم معدل الاسترداد.

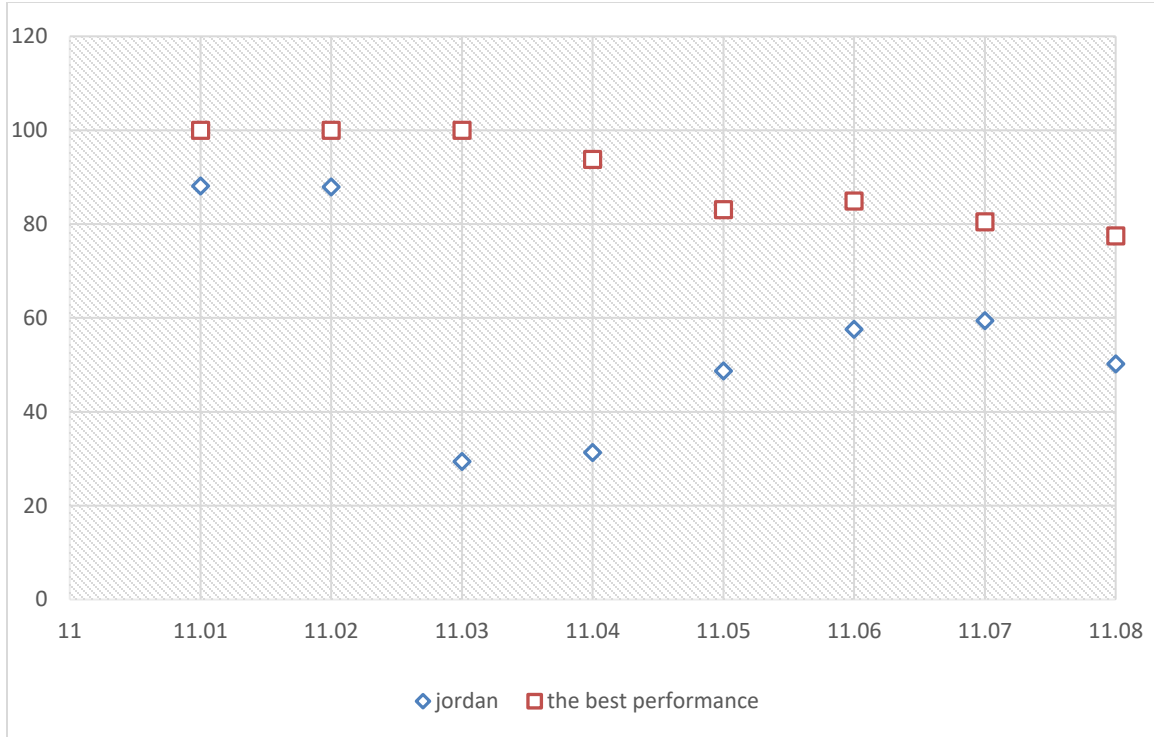
الجدول رقم (12): أداء الاردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور ديناميكية الأعمال

المؤشر	القيمة	المعدل	الترتيب/141	أفضل أداء
ديناميكية الأعمال	56.6 ↑	88	الولايات المتحدة	
(أ) المتطلبات الادارية				

11.01	تكلفة البدء بالاعمال	23.9	88.1 ↑	112	(2) دولتين
11.02	الوقت لبدء النشاط التجاري	12.5	87.9 =	75	نيوزيلندا
11.03	معدل الاسترداد للإعسار	27.3	29.4 ↓	101	اليابان
11.04	الإطار التنظيمي للإعسار	5.0	31.3 =	120	(6) دول
ب) ثقافة ريادة الأعمال					
11.05	المواقف تجاه مخاطر ريادة الأعمال	3.9	48.7 ↑	76	دولة الإحتلال
11.06	الرغبة في تفويض السلطة	4.5	57.6 ↑	61	الدنمارك
11.07	نمو شركات الإبتكار	4.6	59.4 ↑	32	دولة الإحتلال
11.08	تبني الأفكار الابتكارية المزعزة	4.0	50.2 ↑	40	دولة الإحتلال

ويوضح الشكل التالي أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور ديناميكية الأعمال ومقارنتها مع أفضل أداء على مستوى العالم، بالتالي تصبح لدينا القدرة على معرفة أي المؤشرات بحاجة الى مزيد من الاصلاحات من خلال بعدها عن الأداء الأفضل. حيث تظهر حاجة الأردن الى تأطير منظومة الإعسار على أمل أن يتحسن الأداء مع دخول قانون الاعسار حيز النفاذ.

مقارنة أداء الاردن ضمن مؤشرات محور ديناميكية الأعمال بالأداء الأفضل



- المحور الثاني عشر: القدرة على الابتكار

يعبر عن كمية ونوعية البحوث والتطوير الرسمية، ومدى قدرة البلد على التشجيع والتعاون لشحن الإبداع والوقوف أمام مختلف القضايا والتوجهات، بالتالي قدرة البلد على تحويل الأفكار الى سلع وخدمات جديدة، والتي تعتبر على نطاق واسع محركات النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية الشاملة.

وبشكل عام تراجع أداء الأردن ضمن محور القدرة على الابتكار بتسجيله 38.8 نقطة واحتلاله المرتبة 64، حيث تراجعت معظم المؤشرات الفرعية المنطوية تحته، وسجل أسوء أداء في المؤشرات المتعلقة بالبحث والتطوير والاختراع ما يدل على ضعف الأردن الكبير في هذا المجال.

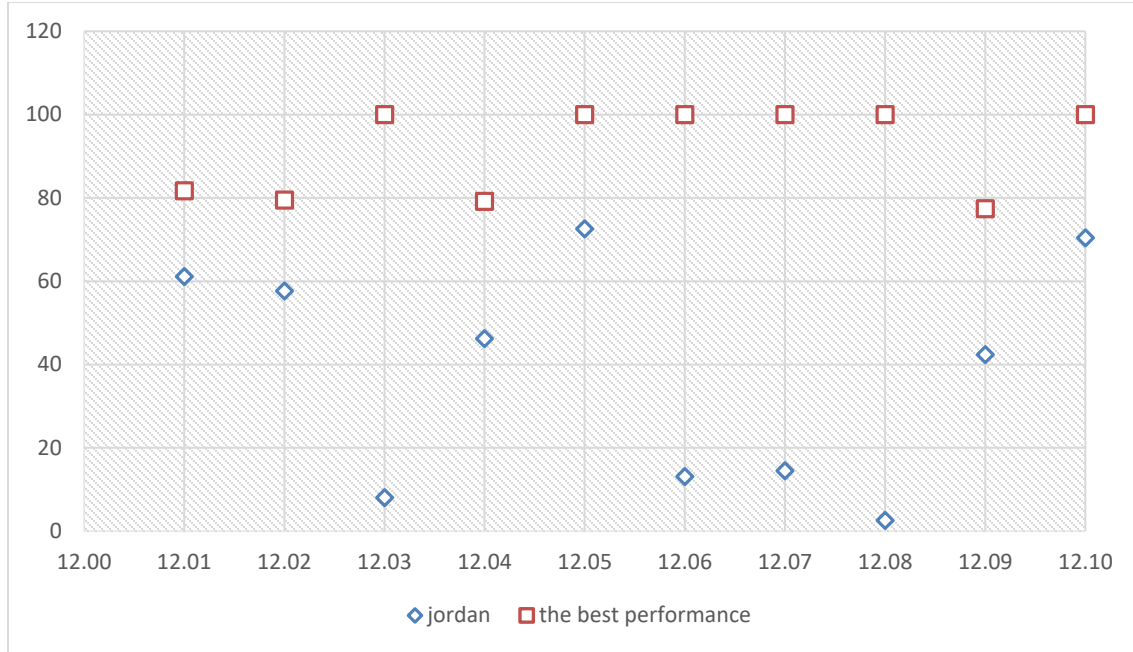
المؤشر	القيمة	المعدل	الترتيب/141	أفضل أداء
القدرة على الابتكار		38.8 ↓	64	ألمانيا
(أ) التفاعل والتنوع				

سنغافورة	50	61.6 ↑	4.7	12.01 تنوع القوى العاملة
إيطاليا	31	57.5 ↓	4.4	12.02 تطور التجمعات Clusters
(5) دول	72	5.1 ↓	0.18	12.03 اختراعات دولية مشتركة
دولة الإحتلال	50	49.3 ↑	4.0	12.04 التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين
ب) البحث والتطوير				
(9) دول	78	73.6 ↑	142.7	12.05 المنشورات العلمية
(8) دول	71	11.0 ↓	0.82	12.06 طلبات براءات الاختراع
(7) دول	78	11.1 ↓	0.3	12.07 نفقات البحث والتطوير
(7) دول	62	3.7 ↑	0.01	12.08 أهمية مؤسسات البحث الخاصة والعامة
ج) التسويق				
كوريا الجنوبية	48	47.5 ↑	3.9	12.09 تفضيلات (قرارته) المشتري
(7) دول	71	67.5 ↓	528.94	12.10 طلبات تسجيل العلامات التجارية

الجدول رقم (13): أداء الاردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور القدرة على الإبتكار

ويوضح الشكل التالي أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لمحور القدرة على الابتكار ومقارنتها مع أفضل أداء على مستوى العالم، بالتالي تصبح لدينا القدرة على معرفة أي المؤشرات بحاجة الى مزيد من الاصلاحات من خلال بعدها عن الأداء الأفضل. حيث تظهر حاجة الأردن الى تطوير مؤسسات البحث العلمي وتحسين جودتها والخدمات التي تقدمها، وزيادة الانفاق عليها حتى تصبح قادرة على رفد الشركات بأحدث التقنيات وطرق التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة الى زيادة علاقات البحث العلمي مع المؤسسات والمخترعين الدوليين.

مقارنة أداء الاردن ضمن مؤشرات محور القدرة على الإبتكار بالأداء الأفضل



أبرز التوصيات:

ومن خلال التركيز على ما أظهره التقرير من نقاط ضعف لأداء الأردن عبر المؤشرات الفرعية وابتعاد بعض منها عن أفضل أداء عالمي، ما يعني بأن أمامها مساحة كبيرة للتحسن بالتالي رفع تنافسية الأردن بشكل عام، وفيما يلي بعض التوصيات التي ركزت على معالجة نقاط الضعف التي ظهرت خلال تقرير التنافسية العالمية 2019، مع التأكيد على أنه يجب على الدولة متابعة كافة المحاور والمؤشرات الفرعية والتي تعكس محركات الانتاج لديها وتحسين العمل خلالها، حيث أصبح مفهوم التنافسية في ظل المتغيرات

المتسارعة أكثر شمولية وتكاملية، إذا ما ارادت ان تحقق معدلات نمو متسارعة ومستدامة وتصبح قادرة على مواجهة الصدمات الخارجية.

1. ضرورة العمل على معالجة كافة التحديات التي تواجه قطاع النقل والبنية التحتية من خلال العمل على الاسراع في انشاء الموانئ البحرية في كل من معان والماضونة وربطها بمشروع سكة الحديد الوطنية، والعمل على توسيع ميناء العقبة وتسهيل حركة البضائع وانسيابها منه واليه.

2. تحسين وتطوير المناهج التعليمية في المدارس والجامعات، ووضع إستراتيجيات وطنية حقيقية تهدف الى تنمية الموارد البشرية بما يخدم تحقيق التنمية المستدامة والنمو الإقتصادي للبلاد، عن طريق توجيه مخرجات التعليم نحو المشاريع التنموية الوطنية وإحتياجات ومتطلبات السوق.

3. اعادة هيكلة برامج التدريب المهني وتبني أساليب علمية عصرية خلالها.

4. تعزيز مفهوم الثورة الصناعية الرابعة ضمن المؤسسات التعليمية المختلفة، وادخال مساقات جديدة لتعزيز جوانبها وتقنياتها، خاصة اذا ما علمنا بأن أكثر من 65% الاطفال الملتحقين بالتعليم الابتدائي اليوم سيلتحقون في نهاية المطاف بانواع جديدة تماماً من الوظائف، غير موجودة في عصرنا الحالي، بالتالي يجب العمل على مراجعة المنظومة التعليمية وزيادة التعليم التطبيقي وحفز التفكير الابداعي بالتعليم.

5. ينبغي على الحكومة العمل على تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في مؤسساتها وأقسامها المختلفة، والابتعاد عن المعاملات الورقية لما تعود به من آثار سلبية على بيئة الاعمال من خلال زيادة كل من الوقت اللازم لانجاز المعاملات وابعادها عن التعقيدات والبيروقراطية الحكومية في بعض المعاملات.

6. تعزيز المكون التكنولوجي وعمليات البحث والتطوير، من خلال توجيه وتوحيد جهود صناديق البحث العلمي القائمة حالياً نحو تعزيز الابتكار والتطوير في الأنشطة الصناعية لما له الأثر الأكبر في عملية رفع الكفاءة الإنتاجية، ووزيادة الانفاق على

هذه الصناديق حتى تصبح قادرة على رفد الشركات بأحدث التقنيات وطرق التكنولوجيا الحديثة.

7. العمل على تهيئة بيئة عمل محفزة وكفؤة، تسهل عملية تأسيس الشركة وتسمح بتحويل الأفكار الريادية إلى شركات ناجحة ومؤثرة، من خلال ايجاد أرضية واسعة من الابتكار والريادة لدعم فئة الشباب المبدع، والتي تعتبر أساس ونواة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

8. تأسيس شركات رأس المال المغامر بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والتي تسعى الى تقديم المساعدة للأفكار الريادية والشركات الناشئة التي غالباً ما يكون لديها إمكانات نمو واعدة، ولكن في نفس الوقت تحوطها مخاطر عالية.